

Distr.: General
27 January 2003
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة السكان

الدورة السادسة والثلاثون

٣١ آذار/مارس - ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٣

البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*

إجراءات متابعة توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية

تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل الصادر عن المؤتمر

الدولي للسكان والتنمية

تقرير الأمين العام*

موجز

يلبي هذا التقرير طلبا صادرا في الدورة الثامنة والعشرين للجنة السكان والتنمية بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وقد أعد التقرير وفق ما ورد في قراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ و ١٢٤/٥٠، اللذين دعت فيهما الجمعية العامة إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

ويتناول التقرير بالبحث اتجاهات المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف والمساعدة التي تقدمها المؤسسات والمنظمات غير الحكومية للأنشطة السكانية في البلدان النامية لعام ٢٠٠٠، ويورد أرقاما مؤقتة لعام ٢٠٠١ وتقديرات للنفقات المحلية التي أبلغت عنها البلدان النامية لعام ٢٠٠١.

* E/CN.9/2003/1

ووفقاً للأرقام الأولية، انخفضت في عام ٢٠٠١ المساعدات السكانية الدولية والنفقات المحلية، التي كانت تتزايد باطراد وببطء منذ انعقاد المؤتمر الدولي للسكان والتنمية في عام ١٩٩٤. وقدرت المساعدات الخارجية المقدمة للسكان بـ ٢,٣ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠١، بالمقارنة مع ٢,٦ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٠. وقد قدرت النفقات المحلية الحكومية وغير الحكومية في البلدان النامية بمبلغ ٧,١ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠١، بالمقارنة مع مبلغ ٨,٦ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تعامل تقديرات النفقات المحلية بحذر لأن البيانات غير مكتملة، كما أنها غير قابلة للمقارنة تماماً مع تلك المتعلقة بالمساعدة الدولية. ومن الجدير بالذكر، فضلاً عن ذلك، أن معظم التدفقات المحلية للموارد تنشأ في عدد قليل من البلدان الكبيرة. وقد أعطت المساعدة الخارجية والنفقات المحلية معاً إلى الأنشطة السكانية ما يقدر عالمياً بمبلغ ٩,٤ بلايين الدولارات في عام ٢٠٠١، بالمقارنة مع رقم مستهدف لعام ٢٠٠٠ هو ١٧ بليون دولار قدر في برنامج العمل.

المحتويات

| الصفحة | الفقرات |
|--------|---|
| ٤ | ٦-١ مقدمة - أولا |
| ٥ | ٢٥-٧ المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية - ثانيا |
| ٨ | ١٦-١١ اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة ألف - |
| ١٠ | ٢٠-١٧ اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف باء - |
| ١٢ | ٢٢-٢١ اتجاهات المساعدة الخاصة جيم - |
| ١٣ | ٢٥-٢٣ اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة دال - |
| ١٥ | ٣٣-٢٦ الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية ثالثا - |
| ١٩ | ٣٧-٣٤ تدفق الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان رابعا - |
| ٢٠ | ٤٣-٣٨ الاستنتاجات خامسا - |

الأشكال

| | |
|----|---|
| ٧ | اتجاهات المساعدة السكانية الدولية، ١٩٩٣-٢٠٠١ الأول - |
| ١٢ | اتجاهات القروض الإنمائية المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية، ١٩٩٣-٢٠٠١ الثاني - |
| ١٤ | المساعدة السكانية حسب المناطق الجغرافية والأنشطة العالمية والأقليمية ١٩٩٣-٢٠٠١ الثالث - |
| ١٥ | النفقات النهائية في مجال المساعدة السكانية، حسب قنوات التوزيع ١٩٩٣-٢٠٠١ الرابع - |

المجداول

| | |
|----|--|
| ٧ | المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئات الجهات المانحة الرئيسية، ٢٠٠١-٢٠٠٠ ١ - |
| ١٨ | تقديرات الإنفاق الحكومي حسب فئة النشاط السكاني ٢٠٠١ ٢ - |
| ١٨ | تقديرات الإنفاق في المنظمات الوطنية غير الحكومية حسب فئة النشاط السكاني ٢٠٠١ ٣ - |

أولا - مقدمة

١ - أعد هذا التقرير صندوق الأمم المتحدة للسكان تلبية لطلب صادر عن لجنة السكان والتنمية^(١) في دورتها الثامنة والعشرين بأن يقدم تقرير سنوي عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية^(٢). ويشكل هذا التقرير جزءا من برنامج عمل اللجنة، وهو مقدم وفقا لقراري الجمعية العامة ١٢٨/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ و ١٢٤/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اللذين دعت فيهما الجمعية العامة إلى إعداد تقارير دورية عن تدفق الموارد المالية للمساعدة في تنفيذ برنامج العمل.

٢ - ويستعرض هذا التقرير تدفق الموارد المالية الخارجية لعام ٢٠٠٠ والأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠١، ويقدم تقديرات للنفقات التي تقدمها الحكومات والمنظمات غير الحكومية إلى الأنشطة السكانية في البلدان النامية^(٣) بالنسبة لعام ٢٠٠١. وقد تولى المعهد الديمغرافي الهولندي المتعدد التخصصات، بموجب عقد مبرم مع صندوق الأمم المتحدة للسكان، جمع البيانات المتعلقة بتدفقات الموارد من الجهات المانحة ومن المصادر المحلية واشترك المعهد والصندوق بتقييم البيانات وتحليلها. كما يشترك صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي مع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في جمع البيانات عن المساعدة الخارجية والنفقات المحلية فيما يتعلق بالأنشطة المتصلة بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز).

المنهجية

٣ - تم جمع البيانات عن المساعدات المقدمة للأنشطة السكانية من الجهات المانحة بواسطة استبيان تفصيلي أرسل بالبريد إلى ما يناهز ١٨٠ جهة مانحة، منها بلدان ومنظمات ووكالات متعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة الرئيسية وغير ذلك من المنظمات غير الحكومية التي تقدم مساعدة سكانية. وبيانات المساعدة التي تقدمها الجهات المانحة بالنسبة لعام ٢٠٠١ مؤقتة لأنها تستند إلى الردود الواردة حتى ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، وما زالت عرضة للتغيير كلما ورد مزيد من الردود.

٤ - وتستند المعلومات المتعلقة بتدفقات الموارد المحلية إلى الردود على الاستبيانات المرسلة إلى ٩٠ مكتبا ميدانيا تابعا لصندوق الأمم المتحدة للسكان/برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جميع أنحاء العالم. وقد وفر ما مجموعه ٤٠ بلدا معلومات قبل الموعد النهائي للنشر، ويمثل هذا العدد ٢٥ في المائة من سكان البلدان النامية. أما دراسات الحالة القطرية التي أجريت

بوصفها جزءاً من مشروع تدفق الموارد فقد أكملت الردود على الاستبيان المرسل بالبريد^(٤).

٥ - وهذا التقرير يحلل تدفقات الموارد المالية الخارجية والمحلية للأنشطة السكانية بوصفها جزءاً من مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف على النحو المحدد في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل. وتشمل هذه المجموعة خدمات تنظيم الأسرة؛ وخدمات الصحة الإنجابية الأساسية؛ والأنشطة التي ترمي إلى الوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)^(٥)؛ كما تشمل تحليلاً للسياسات السكانية والإنمائية وبحوثها الأساسية وبياناتها. وقد قدر برنامج العمل أن تنفيذ هذه المجموعة من التدابير السكانية وتدابير الصحة الإنجابية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية سيكلف ١٧ بليون دولار بحلول عام ٢٠٠٠. وزهاء ثلثي التكاليف المتوقعة ستغطيه البلدان نفسها، بينما يغطي المجتمع الدولي للمانحين الثلث المتبقي، أي ٥,٧ من بلايين الدولارات.

٦ - وقد أشارت كل من البلدان المانحة والبلدان النامية إلى أنها تجد صعوبة متزايدة في توفير المعلومات المطلوبة بشأن تدفقات الموارد للأنشطة السكانية موزعة حسب الفئات الأربع المحددة في الفقرة ٥ أعلاه لأن نفقاتها على هذه الأنشطة تشكل في الغالب جزءاً من مشاريع القطاع الصحي والاجتماعي المتكاملة والنهج القطاعية الشاملة، ولا تظهر في نظمها المحاسبية بوصفها بنوداً مستقلة في الميزانية. والعوامل الأخرى التي تجعل من العسير استكمال دراسة تدفقات الموارد ما يبدو من تعب مرسلي الردود ووجود صعوبات مالية وصعوبات من ناحيتي الموظفين والوقت. ونتيجة لذلك، يتضاءل كل سنة عدد الذين يرسلون ردوداً يوفرون بها المعلومات المطلوبة من أجل القيام برصد واف للتقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف المالية. لذا فإن الموارد الخارجية والمحلية الموفرة للأنشطة السكانية هي أكثر مما يظهر في التقرير لأن مرسلي الردود لا يستطيعون توفير المعلومات المطلوبة.

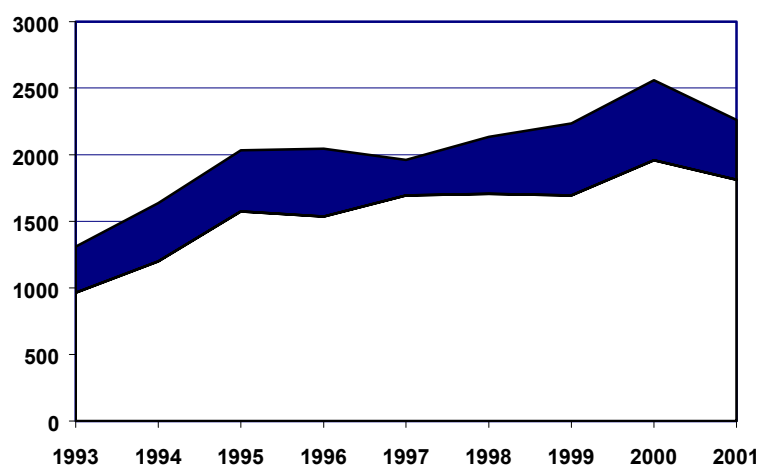
ثانياً - المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية

٧ - طرأ تزايد مطرد على المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية منذ انعقاد المؤتمر الدولي، رغم اتساع هذا التزايد بالبطء. ففي الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر مباشرة، ازدادت المساعدة المقدمة للأنشطة السكانية بنسبة ٥٤ في المائة، بزيادة المجموع من ١,٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٣ إلى بليون دولار في عام ١٩٩٥. وازدادت المساعدة على نحو طفيف في عام ١٩٩٦، فبلغت أكثر من بليون دولار بقليل، أما بحلول عام ١٩٩٧ فقد نقصت لأول مرة منذ انعقاد المؤتمر لتبلغ ١,٩٦ من بلايين الدولارات. وانقلب هذا الاتجاه

الطفيف نحو الانخفاض، وذلك في عام ١٩٩٨ عندما ارتفع مقدار المساعدة إلى ٢,١ من بلايين الدولارات. وفي عام ١٩٩٩، بلغت المساعدة ٢,٢ من بلايين الدولارات، وفي عام ٢٠٠٠ وصلت إلى ما يقارب ٢,٦ من بلايين الدولارات.

٨ - والدلائل الأولية تشير إلى أن هذا الاتجاه نحو الأعلى انعكس في عام ٢٠٠١. واستناداً إلى البيانات الآتية من البلدان المانحة التي ردت على الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠١، جنباً إلى جنب مع بيانات عام ٢٠٠٠ بالنسبة للبلدان التي لم ترد حتى الموعد النهائي للنشر أو التي طلبت أن يتم الحصول على المعلومات من قاعدة بيانات منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، نقصت المساعدة الدولية المقدمة للأنشطة السكانية فبلغت ٢,٣ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠١. ويمثل هذا الرقم ٤٠ في المائة فقط من الرقم المستهدف البالغ ٥,٧ من بلايين الدولارات المتفق عليه في القاهرة بأنه قسط المجتمع الدولي في تمويل برنامج العمل بحلول سنة ٢٠٠٠.

٩ - ويعرض الشكل الأول الاتجاهات في المساعدة السكانية الدولية منذ ما قبل فترة القاهرة في عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠١^(١). ويقارن الجدول ١ المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئة الجهة المانحة الرئيسية لعامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١. أما البيانات بالنسبة لعام ٢٠٠١ فهي مؤقتة ومعرضة للتغيير كلما أتيح مزيد من المعلومات المستكملة. أما الأرقام النهائية فستظهر في التقرير المعنون "تدفقات الموارد المالية للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠١" الذي سينشره صندوق الأمم المتحدة للسكان في عام ٢٠٠٣.



■ الإجمالي المقدم من المصارف الإنمائية
□ المساعدة السكانية

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠١ مؤقتة.

الجدول ١

المساعدة الخارجية المقدمة للأنشطة السكانية حسب فئات الجهات المانحة الرئيسية،
٢٠٠٠-٢٠٠١ (بملايين دولارات الولايات المتحدة)

| ٢٠٠١ | | ٢٠٠٠ | | |
|----------------|--------|----------------|--------|--------------------------------------|
| النسبة المئوية | المبلغ | النسبة المئوية | المبلغ | |
| ٦٦,٠ | ١ ٤٨٨ | ٦٢,٠ | ١ ٥٩٨ | ثنائية: البلدان المانحة |
| ٤,٠ | ٨٩ | ٣,٠ | ٧٧ | متعددة الأطراف: منظومة الأمم المتحدة |
| ١٠,٠ | ٢٣٣ | ١١,٦ | ٢٩٩ | خاصة: المؤسسات/المنظمات غير الحكومية |
| - | ٢ | - | ١ | المصارف الإنمائية |
| ٢٠,٠ | ٤٤٩ | ٢٣,٤ | ٦٠٣ | المنح |
| | | | | القروض |
| ١٠٠,٠ | ٢ ٢٦٢ | ١٠٠,٠ | ٢ ٥٧٨ | المجموع |

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠١ مؤقتة.

١٠ - كانت البلدان المانحة أكبر مصدر للمساعدة السكانية الدولية، إذ بلغت مساهمتها ١,٦ من بلايين الدولارات على شكل مساعدة (٦٢ في المائة) في عام ٢٠٠٠. وقدمت المصارف الإنمائية، وعلى رأسها البنك الدولي، ما يجاوز بقليل ٦٠٣ ملايين دولار (٢٣ في المائة) في شكل قروض لسنوات متعددة؛ وأسهمت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بمبلغ ٧٧ مليون دولار (٣ في المائة)؛ وقدمت المصادر الخاصة، ولا سيما المؤسسات، ٢٩٩ مليون دولار (١٢ في المائة) من مجموع المساعدة السكانية. وبالإضافة إلى ذلك، أفادت المصارف الإنمائية أنه تم صرف مليون دولار لجهات مانحة وسيطة لبرامج المنح الخاصة في مجال السكان والصحة الإنجابية. وتشير التقديرات الأولية إلى حدوث انخفاض في المساعدة السكانية في عام ٢٠٠١، إذ تراجعت إلى ٢,٣ من بلايين الدولارات، أسهمت البلدان المانحة منها بحوالي ١,٥ من بلايين الدولارات للمساعدة السكانية، وزادت المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف من مستويات التمويل لتبلغ ٨٩ مليون دولار، وأنقصت المصادر الخاصة مساهماتها لتبلغ ٢٣٣ مليون دولار. وأتاح البنك الدولي مبلغ ٤٤٩ مليون دولار في شكل قروض لسنوات متعددة ومليوني دولار في شكل منح للبرامج السكانية؛ وتظهر هذه الأرقام انخفاضاً في القروض وزيادة في المنح. أما المصارف الإنمائية الأخرى فلم ترد قبل الموعد النهائي للنشر.

ألف - اتجاهات المساعدة المقدمة من البلدان المانحة

١١ - ازدادت المساعدة الثنائية من ٧٧٧ مليون دولار في عام ١٩٩٣ إلى ١,٦ من بلايين الدولارات في عام ٢٠٠٠^(٧). وظلت الولايات المتحدة الأمريكية المانح الأكبر، فقد أسهمت بمبلغ ٦٥٩ مليون دولار في مجال المساعدة السكانية في عام ٢٠٠٠، أي بنسبة ٤١ في المائة من الموارد الآتية من البلدان المانحة. وكانت هولندا المانح الأكبر الثاني، إذ أسهمت بمبلغ ١٧٠ مليون دولار في مجال المساعدة السكانية، أي بنسبة ١١ في المائة من الأموال التي قدمتها البلدان المانحة. وكانت الجهات المانحة الرئيسية الأخرى في عام ٢٠٠٠، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليابان وألمانيا والسويد والنرويج والدانمرك وكندا.

١٢ - وتبين الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠١ حصول انخفاض في مجموع المساعدة السكانية الثنائية الذي وصل إلى ١,٥ من بلايين الدولارات. ومن بين البلدان التي أبلغت عن الأرقام المتعلقة بعام ٢٠٠١، زاد بلدان فقط من مساهمتهما. ومن بين البلدان التي سجلت حالات نقص في مستويات التمويل، زاد أحد البلدان عملياً من مساهماته بلغة عملته المحلية، لكن ذلك مثل انخفاضاً بلغة دولار الولايات المتحدة.

١٣ - وتشير الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠١ إلى أن خدمات تنظيم الأسرة حظيت بـ ٣٢ في المائة من النفقات النهائية المتعلقة بالأنشطة السكانية؛ بينما حظيت خدمات الصحة الإنجابية الأساسية بـ ٣٠ في المائة؛ ونالت أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز ٢٩ في المائة، بينما صرف على تحليل السياسات السكانية والإمائية وبحوثها الأساسية وبياناتها ٩ في المائة. وعندما تتاح أرقام عام ٢٠٠١ بالنسبة لمزيد من الجهات المانحة، يتوقع أن تزداد نسبة المصروفات على أنشطة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، نظرا للتشديد المتزايد على معالجة وباء الإيدز العالمي، ومنه الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا وغيرها من الأمراض، وإحداث الصندوق العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وينبغي أن تعامل هذه النسب المتوية بوصفها تقديرات لأنه، مع الاتجاه نحو تكامل الخدمات، أصبح من العسير بصورة متزايدة التمييز بين الفئات الأربع للأنشطة السكانية. وكثير من نظم تسجيل البيانات تدرج خدمات تنظيم الأسرة و/أو أنشطة مكافحة الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مع خدمات الصحة الإنجابية.

المساعدة السكانية كنسبة متوية من المساعدة الإنمائية الرسمية

١٤ - ساهمت البلدان المانحة بنسبة ٢,٩٣ في المائة من مجموع مساعداتها الإنمائية الرسمية في المساعدة السكانية في عام ٢٠٠٠، ومثل ذلك زيادة بعد عامين من الانخفاض. وتبين الأرقام الأولية لعام ٢٠٠١ أن نسبة المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للأنشطة السكانية قد انخفضت إلى ٢,٧٩ في المائة. ومنذ أن انخفض إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية من ٥٣,٧ بليون دولار في عام ٢٠٠٠ إلى ٥٢,٣ بليون دولار في عام ٢٠٠١، صارت الأنشطة السكانية تتلقى نصيباً أقل من المساعدة الإنمائية الرسمية الآخذة في التناقص. وكانت المساعدة الإنمائية الرسمية في عام ٢٠٠١ دون مستوى المساعدة في عام ١٩٩٣، الذي بلغ ٥٦,٣ بليون دولار.

١٥ - ومن أصل البلدان التي أبلغت عن مساهماتها في عام ٢٠٠١، ساهمت ثلاثة بلدان في المساعدة الإنمائية الرسمية المخصصة للمساعدة السكانية بنسبة متوية تفوق نسبة إسهامها في عام ٢٠٠٠. وتراوحت النسبة المتوية من المساعدة الإنمائية الرسمية التي خصصتها البلدان للمساعدة السكانية بين ٠,٢٠ في المائة و ٦,١٠ في المائة. وحسباً أبلغ حتى الآن، فإن بلدين فحسب حصصاً للمساعدة السكانية في عام ٢٠٠١ ما يزيد عن ٤ في المائة من إجمالي مساعدتها الإنمائية الرسمية بالمقارنة بستة بلدان في عام ٢٠٠٠. ومن المتوقع أن يزيد هذا الرقم كلما توافر مزيد من الأرقام بالنسبة لعام ٢٠٠١.

المساعدة السكانية بالقياس إلى الناتج القومي الإجمالي

١٦ - في عام ٢٠٠٠، خصصت البلدان المانحة للمساعدة السكانية ٦٦ دولاراً، في المتوسط، لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي، أي بزيادة قدرها ٧ دولارات عن العام السابق. ويبين الرقم الأولي لعام ٢٠٠١ اتجاهها إلى الانخفاض - ٦١ دولاراً لكل مليون دولار. وهذا المبلغ الدولاري المتوسط يحجب تبايناً واسعاً بين البلدان يتراوح بين ٦ دولارات و ٣٤٢ دولاراً لكل مليون دولار. وعلى الرغم من هذا الانخفاض، فإن المبالغ المالية التي أنفقتها البلدان على المساعدة السكانية ما زالت تفوق ما أنفق خلال الفترة السابقة لمؤتمر القاهرة في عام ١٩٩٣، وهو ٤٢ دولاراً لكل مليون دولار من الناتج القومي الإجمالي.

باء - اتجاهات المساعدة المتعددة الأطراف

المنح

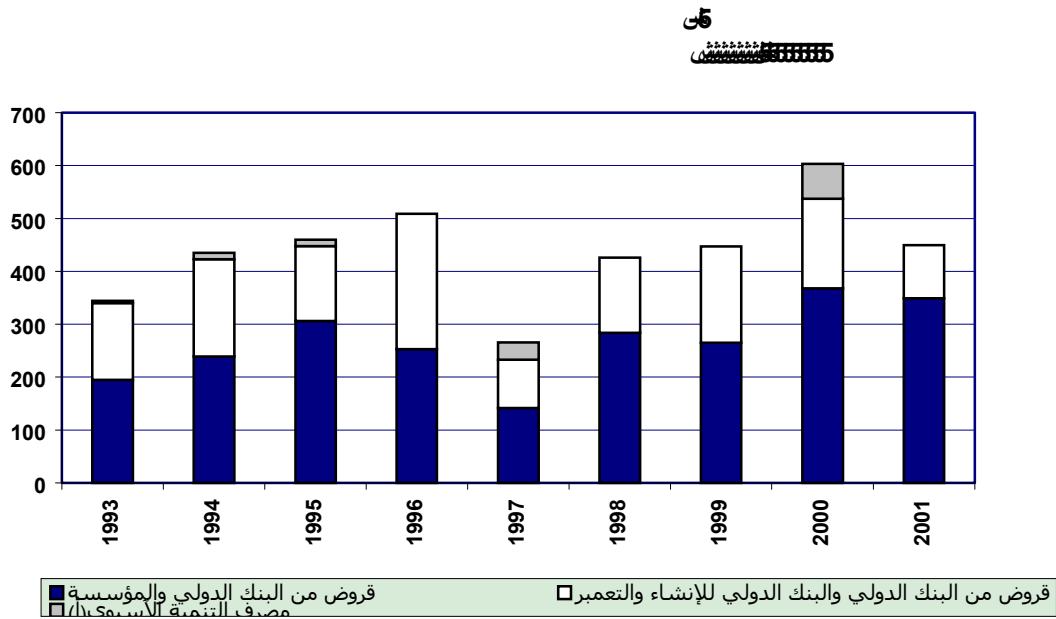
١٧ - في الألفية الجديدة، زادت بشكل ملحوظ المساعدة المتعددة الأطراف المقدمة للأنشطة السكانية من منظمات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، التي كانت تتأرجح حول رقم الـ ٣٠ مليون دولار في نهاية التسعينات. وفي عام ٢٠٠٠، بلغت المساعدة التي قدمتها الأمم المتحدة للأنشطة السكانية ٧٧ مليون دولار، بينما تصل التقديرات الأولية لعام ٢٠٠١ بهذا الرقم إلى ٨٩ مليون دولار. أما الموارد الآتية من جهات متعددة مصدرها منظومة الأمم المتحدة في الأساس فهي بصورة رئيسية من منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة الصحة العالمية. وأياً كان ما تحصل عليه وكالات الأمم المتحدة من المساعدة السكانية الآتية من البلدان المانحة، فإن الدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي تعتبر أن التمويل الذي تقدمه يأتي من البلدان المانحة. وتعتبر الصناديق العامة للوكالات، والفوائد المتحصلة من الصناديق والأموال الناتجة عن الأنشطة المدرة للدخل التي تنفق على الأنشطة السكانية، مساعدة متعددة الأطراف مقدمة للسكان. وتمثل الأموال المتلقاة من البلدان النامية التي تنفقها الوكالات على الأنشطة السكانية جزءاً صغيراً من ميزانية الوكالة العادية وتدرج أيضاً بوصفها مساعدة متعددة الأطراف.

١٨ - وأفاد مصرف التنمية الآسيوي بأنه صرف مبلغ ٨٤٠ ٠٠٠ دولاراً للجهات المانحة الوسيطة لتمويل برامج المنح الخاصة في مجال لسكان في عام ٢٠٠٠. وأفاد البنك الدولي بأنه صرف مليوني دولار في شكل منح في عام ٢٠٠١.

١٩ - ويمكن قياس أهمية المساعدة السكانية التي تقدمها المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف بشكل أفضل من خلال تحديد مبلغ الأموال التي تتدفق عن طريق تلك المنظمات إلى جهات أخرى لتوزيعها. ونظرا لأن مصدر هذه الأموال هو البلدان المانحة، فإنها لم تدرج ضمن فئة المصادر المتعددة وذلك لتفادي الازدواجية في الحساب. وفي عام ٢٠٠٠، تدفق مبلغ ٤٣٤ مليون دولار عن طريق المنظمات والوكالات المتعددة الأطراف؛ ويبلغ الرقم الأولي لعام ٢٠٠١، ٣٦٥ مليون دولار. وصندوق الأمم المتحدة للسكان هو الجهة الرئيسية التي تقدم مساعدة الأمم المتحدة في ميدان السكان، إذ تدفق من خلال هذه المنظمة ٣٢٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٠ و ٣٣٩ مليون دولار في عام ٢٠٠١.

القروض

٢٠ - المصارف الإنمائية التي تقدم القروض إلى البلدان النامية، مصدر مهم من مصادر المساعدة السكانية. وتعالج مساهماتها بصورة منفصلة لأن مساعداتها تكون على شكل قروض، يجب تسديدها، وليس على شكل منح. وتعكس مشاريع هذه المصارف الالتزامات المتعددة السنوات، التي تسجل في السنة التي يوافق عليها فيها، ولكنها تصرف على مدى سنوات عديدة. وتأتي معظم القروض المتعلقة بالمساعدة السكانية من البنك الدولي، الذي يدعم أنشطة تقديم خدمات الصحة الإنجابية وتنظيم الأسرة، ووضع السياسات السكانية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والأعمال المتعلقة بالدراسات الاستقصائية للخصوبة والصحة وتعداد السكان. وأبلغ البنك الدولي أنه قدم قروضا مقدارها ٤٤٩ مليون دولار للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠١، أقل من مبالغ القروض التي قدمها في عام ٢٠٠٠ وهي ٥٣٨ مليون دولار. ويشمل هذا المبلغ ٣٤٩ مليون دولار على شكل قروض مقدمة من المؤسسة الإنمائية الدولية بأسعار فائدة تساهلية للغاية، وزهاء ١٠١ مليون دولار على شكل قروض مقدمة من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بأسعار فائدة مقاربة للأسعار السائدة في السوق (انظر الشكل الثاني).



جيم - اتجاهات المساعدة الخاصة

٢١ - تعد المؤسسات والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المنظمات الخاصة مصدرا هاما أيضا للمساعدة السكانية. ففي عام ٢٠٠٠، بلغت مساهمات المؤسسات والمنظمات غير الحكومية في الأنشطة السكانية ٢٩٩ مليون دولار. وكانت المؤسسات الخمس التي تتصدر قائمة المؤسسات الممولة للأنشطة السكانية في عام ٢٠٠٠ هي: مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة فورد، ومؤسسة روكفلر، ومؤسسة جون د. وكاثارين ت. ماك آرثر.

ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠١ مؤقتة.

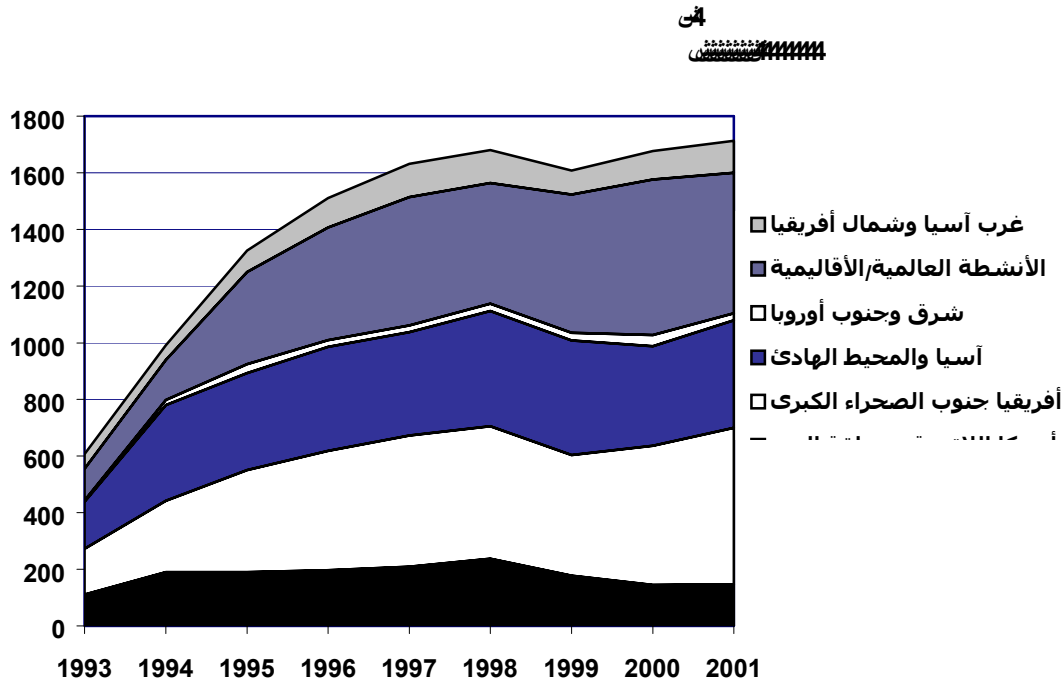
(أ) أفاد مصرف التنمية الآسيوي أنه أصدر في عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩، قروضا لتمويل المشاريع الصحية المتكاملة، رصد منها مبلغ غير محدد للأنشطة السكانية.

٢٢ - وعلى أساس الاستجابات المتلقاة من المؤسسات والمنظمات الحكومية في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، بلغت الأرقام الأولية لعام ٢٠٠١ للمساعدة السكانية الخاصة ٢٣٣ مليون دولار. وبينما كان من المتوقع أن تزيد هذه المساعدة مع استجابة مزيد من المنظمات، فإن الانكماش الاقتصادي فيما يبدو قد أثر على مساهمات عدد من المؤسسات. وكانت المؤسسات الخمس المانحة التي تتصدر قائمة عام ٢٠٠١ التي توافرت بشأنها بيانات هي: مؤسسة بيل وميليندا غيتس، ومؤسسة دافيد ولوسيل باكارد، ومؤسسة الأمم المتحدة، ومؤسسة وليم وفلورا هيليت، ومؤسسة روكفلر.

دال - اتجاهات الإنفاق حسب المناطق الجغرافية وقنوات المساعدة

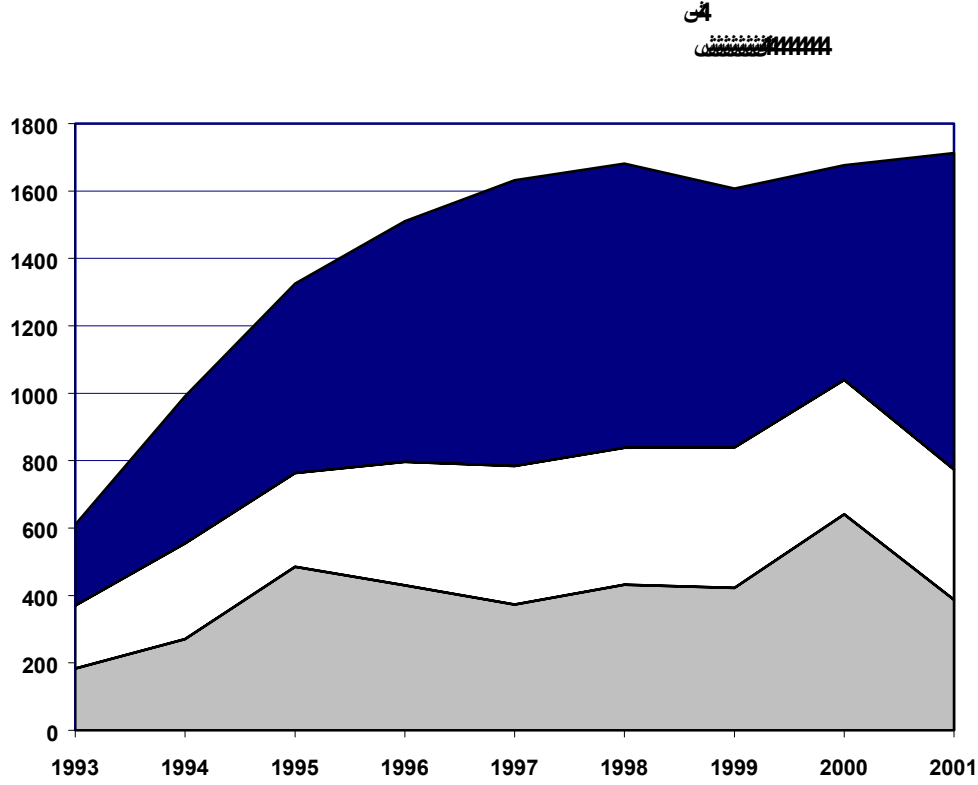
٢٣ - ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكبر المتلقين للمساعدة السكانية. وفي عام ٢٠٠٠، كان توزيع المساعدة السكانية بين المناطق على النحو التالي: أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، ٤٤ في المائة؛ آسيا والمحيط الهادئ، ٣٢ في المائة؛ أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ١٣ في المائة؛ غرب آسيا وشمال أفريقيا، ٩ في المائة؛ أوروبا الشرقية والجنوبية، ٢ في المائة. وفي السنوات الأخيرة أخذت الحصة التي تتلقاها الأنشطة السكانية العالمية والأقليمية من مجموع المساعدة الدولية في التزايد، فبعد أن كانت ١٨ في المائة في عام ١٩٩٣ قبل انعقاد المؤتمر بلغت ٣٢ في المائة عام ٢٠٠٠.

٢٤ - وتشير الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠١ إلى زيادة في الأموال المخصصة لمنطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي حصلت على ٤٥ في المائة من المساعدة السكانية المخصصة للمناطق الجغرافية الخمس. وحصلت منطقة آسيا والمحيط الهادئ على ٣١ في المائة، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي على ١٢ في المائة؛ وغرب آسيا وشمال أفريقيا على ٩ في المائة؛ وأوروبا الشرقية والجنوبية على ٢ في المائة. وفي عام ٢٠٠١ ذهب ٢٩ في المائة من مجموع المساعدة السكانية إلى الأنشطة العالمية والأقليمية (انظر الشكل الثالث).



ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠١ مؤقتة.

٢٥ - وتمر تدفقات المساعدة المقدمة للأنشطة السكانية عبر شبكات متنوعة، إذ تنتقل من الجهة المانحة إلى البلد المتلقي عبر إحدى القنوات التالية: (أ) القناة الثنائية، التي تتدفق المساعدة عبرها مباشرة من الجهة المانحة إلى حكومة البلد المتلقي؛ (ب) القناة المتعددة الأطراف، عبر مؤسسات ووكالات الأمم المتحدة؛ (ج) قناة المنظمات غير الحكومية، عن طريق منظمات مثل الاتحاد الدولي لتنظيم الأسرة ومجلس السكان. وفي عام ٢٠٠٠، جاء ما يزيد عن نصف المساعدة السكانية عن طريق قناة المنظمات غير الحكومية وجاء ٢٣ في المائة عن طريق كل من البرامج الثنائية والمنظمات المتعددة الأطراف^(٨). وتبين الأرقام المؤقتة لعام ٢٠٠١ أن هذه الحالة ظلت دون تغيير وأن قناة المنظمات غير الحكومية ظلت مهيمنة على تدفق النفقات النهائية (انظر الشكل الرابع).



ملاحظة: بيانات عام ٢٠٠١ مؤقتة.

ثالثاً - الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية

٢٦ - يواصل مشروع تدفق الموارد، الذي يضطلع به صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديموغرافي الهولندي المتعدد التخصصات، رصد تدفقات الموارد المالية المحلية المخصصة للأنشطة السكانية. وقد أرسل مسح عام ٢٠٠١ بشأن النفقات المحلية في مجال السكان إلى المكاتب القطرية لصندوق الأمم المتحدة للسكان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتوزيعه أيضاً على السلطات الحكومية ذات الصلة والمنظمات غير الحكومية. وفي كثير من البلدان، تم تعيين مستشارين محليين للعمل مع المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية لاستكمال الاستبيان. وساعدت المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في اختيار الإدارات الحكومية والمنظمات غير الحكومية التي توفر بيانات تتعلق بالنفقات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وطلب إلى

الجهات المستجيبة أن تركز على مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف (انظر الفقرة ٥ أعلاه) والإبلاغ فقط عن الموارد المالية المحلية.

٢٧ - ومن بين ٩١ بلدا تم مسحها، قدم ما مجموعه ٤٠ بلدا بيانات عن تدفق الموارد المالية قبل الموعد النهائي للنشر. ويمثل هذا العدد ٢٥ في المائة من السكان في البلدان النامية وفي بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. ولم تتمكن كثير من البلدان من تقديم معلومات عن تدفقات الموارد المحلية هذا العام نظرا لما واجهته من مصاعب التوظيف والتمويل. ولا تتوفر لجميع البلدان النظم المتطورة التي تكفل رصد جميع الموارد. وقدمت بعض البلدان بيانات غير كاملة، بينما لا يزال البعض الآخر بصدد جمع البيانات المطلوبة. وحتى الموعد النهائي للنشر، لم يكن عدد من البلدان الكثيفة السكان قد قدم أي ردود. ومن أكثر التحديات شيوعا أمام البلدان ما يلي: اختلاف ممارسات التسجيل، ولا مركزية نظم الحسابات، وصعوبة فصل العنصر السكاني في المشاريع الاجتماعية والصحية المتكاملة والنهج القطاعية، وصعوبة الفصل بين الفئات الأربع المكونة لمجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف.

٢٨ - وقد أجرى صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي دراسات حالة في عدد من البلدان لاستكمال المعلومات التي جمعت عن طريق المسح. ووفرت دراسات الحالة مزيدا من المعلومات التفصيلية عن كيفية توجيه تدفقات الموارد لصالح الأنشطة السكانية، والتعامل مع المسائل التي لا تظهر بسهولة في المسوح، ومنها أثر اللامركزية على رصد تدفقات الموارد المحلية، وصعوبة فصل الفئات الأربع التي تتألف منها مجموعة التدابير السكانية المحددة التكاليف، ودور القطاع الخاص، والعراقيل الأساسية الماثلة.

٢٩ - وباستخدام المعلومات التي جمعت من البلدان التي ردت على المسح الذي أجره صندوق الأمم المتحدة للسكان والمعهد الديمغرافي الهولندي - إلى جانب تقارير دراسة الحالة، والمعلومات التكميلية المتعلقة بعدد قليل من البلدان الكبيرة التي إما لم ترسل ردودا أو قدمت معلومات ناقصة، فضلا عن تقدير للموارد المالية الخاصة - توصل صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى تقدير تقريبي لتدفقات الموارد العالمية المقدمة للأنشطة السكانية بلغ ٧,١ بلايين دولار في عام ٢٠٠١^(٩). وينبغي التعامل مع هذا التقدير بحذر لأن الأرقام الخاصة بالنفقات المحلية ليست كاملة مثل البيانات المتعلقة بالمساعدة السكانية الدولية.

٣٠ - وعلى الرغم من أن الرقم العالمي لتدفقات الموارد المحلية يمثل تقديرا تقريبا، فإنه مفيد مع ذلك في إعطاء فكرة ما عن مدى التقدم الذي أحرزته البلدان النامية، كمجموعة، في بلوغ الأرقام التي استهدفها المؤتمر للموارد المالية. ويشير المجموع العالمي إلى التزام حقيقي من جانب البلدان النامية. ولكن تجدر ملاحظة أن معظم تدفقات الموارد المحلية تأتي من عدد

قليل من البلدان الكبيرة. وكثير من البلدان، وبخاصة بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأقل البلدان نمواً، التي تواجه أولويات إنمائية مثيرة للتحدي، عاجزة تماماً عن إيجاد الموارد اللازمة لتمويل برامجها السكانية الوطنية. وتؤكد دراسات الحالة أن جماعة المانحين الدوليين تقوم بدور هام في تمويل الأنشطة السكانية في معظم البلدان النامية، وأن بعض البلدان تعتمد إلى حد كبير على المانحين في تمويل أنشطتها السكانية. وتقوم المنظمات غير الحكومية الوطنية بدور متزايد في توفير الخدمات، غير أنها لا تزال تعتمد اعتماداً كبيراً على المصادر الخارجية.

٣١ - يتضمن الجدولان ٢ و ٣ تقديرات الإنفاق في المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية على التوالي، حسب المناطق وفئات الأنشطة السكانية، للبلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية لعام ٢٠٠١.

٣٢ - وقد خُصص ثلث الإنفاق الحكومي على وجه التقريب للأنشطة المتصلة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، وخصص ٢٧ في المائة لخدمات تنظيم الأسرة، و ٢٦ في المائة لخدمات الصحة الإنجابية الأساسية، و ١٦ في المائة للبحوث الأساسية والبيانات وتحليل السياسات السكانية والإنمائية (الجدول ٢). ورصدت المنظمات الوطنية غير الحكومية أموالها على النحو التالي: ٣٤ في المائة لخدمات تنظيم الأسرة؛ و ٣٦ في المائة لخدمات الصحة الإنجابية الأساسية؛ و ٢٣ في المائة للأنشطة المتصلة بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)؛ و ٨ في المائة للبحوث الأساسية والبيانات وتحليل السياسات السكانية والإنمائية (الجدول ٣). وعادة ما تقوم الحكومات بالدور الرئيسي في تمويل البرامج المتصلة بالسكان. وتعتمد المنظمات الوطنية غير الحكومية غالباً على المانحين وتتأني معظم إيراداتها من المصادر الدولية. ومع أن الدور المالي لهذه المنظمات في الأنشطة السكانية دور محدود للغاية، فإنها تقوم بدور رئيسي في مجال الدعوة وفي الاضطلاع بالأنشطة الرائدة وتوعية الناس على الصعيد الشعبي.

٣٣ - وتوصلت الدراسات الاستقصائية لتدفق الموارد المحلية التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي إلى نتيجتين هامتين هما: إن البلدان النامية بحاجة إلى حصة أكبر من المساعدة الخارجية لتمويل الأنشطة السكانية؛ وأنه من الضروري أن يجري تحسين نُظم التسجيل من أجل رصد البيانات الموثوق بها والآنية عن تدفق الموارد لأن ذلك يساعد المانحين والبلدان النامية على تحديد الفجوات التمويلية وعلى التنسيق بين سياسات التمويل التي يطبقها المانحون.

الجدول ٢ - تقديرات الإنفاق الحكومي حسب فئة النشاط السكاني ٢٠٠١^(١)

| المنطقة | خدمات الأسرة | تنظيم الأسرة | الإجهاضية الأساسية | خدمات الصحة | بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) | الأنشطة المتصلة | البحوث الأساسية والبيانات وتحليل السياسات السكانية والإجهاضية | المشغاري (ملايين دولارات الولايات المتحدة) | مجموع الإنفاق |
|--|--------------|--------------|--------------------|-------------|---|-----------------|---|--|---------------|
| أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) | ١٠٪ | ١٢٪ | ٦٤٪ | ١٤٪ | ٥٨,٩٢ | | | | |
| آسيا والمحيط الهادئ | ٢٧٪ | ٢٦٪ | ٣٧٪ | ١٠٪ | ١١٧,٤٠ | | | | |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ١٥٪ | ٣٪ | ٤٠٪ | ٤٢٪ | ٤٦,٦٣ | | | | |
| غربي آسيا وشمال أفريقيا | ٤٢٪ | ٤٣٪ | ٥٪ | ٩٪ | ١٢٠,٧٧ | | | | |
| شرق أوروبا وجنوب أوروبا | ٦٪ | ٨٪ | ٥٠٪ | ٣٦٪ | ١٨,٦٨ | | | | |
| جميع المناطق | ٢٧٪ | ٢٦٪ | ٣٢٪ | ١٦٪ | ٣٦٢,٣٩ | | | | |

ملاحظة: مجموع النسب المئوية للأعمدة قد لا يكون ١٠٠ في المائة بسبب تقريب الأرقام.

(أ) استنادا إلى البلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية لتدفق الموارد لعام ٢٠٠١.

الجدول ٣ - تقديرات الإنفاق في المنظمات الوطنية غير الحكومية حسب فئة النشاط السكاني ٢٠٠١^(١)

| المنطقة | خدمات الأسرة | تنظيم الأسرة | الإجهاضية الأساسية | خدمات الصحة | بالأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي/فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) | الأنشطة المتصلة | البحوث الأساسية والبيانات وتحليل السياسات السكانية والإجهاضية | المشغاري (ملايين دولارات الولايات المتحدة) | مجموع الإنفاق |
|--|--------------|--------------|--------------------|-------------|---|-----------------|---|--|---------------|
| أفريقيا (جنوب الصحراء الكبرى) | ٢٩٪ | ٢٣٪ | ٤٢٪ | ٦٪ | ٢٩,٢٩ | | | | |
| آسيا والمحيط الهادئ | ٣٣٪ | ٣٧٪ | ٢٢٪ | ٨٪ | ٢٨٤,٤٢ | | | | |
| أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي | ٤٧٪ | ٣٥٪ | ١٢٪ | ٦٪ | ٣٥,٠٤ | | | | |
| غربي آسيا وشمال أفريقيا | ٢٦٪ | ٤٨٪ | ١٤٪ | ١٣٪ | ٦,٥٨ | | | | |
| شرق أوروبا وجنوب أوروبا | ٤٨٪ | ٧٪ | ٤٠٪ | ٥٪ | ٠,٣٣ | | | | |
| جميع المناطق | ٣٤٪ | ٣٦٪ | ٢٣٪ | ٨٪ | ٣٥٥,٦٦ | | | | |

ملاحظة: مجموع النسب المئوية للأعمدة قد لا يكون ١٠٠ في المائة بسبب تقريب الأرقام.

(أ) استنادا إلى البلدان التي شاركت في الدراسة الاستقصائية لتدفق الموارد لعام ٢٠٠١.

رابعاً - تدفق الموارد المخصصة للأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان

٣٤ - تضمّن برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية جدول أعمال شاملاً يتعلق بالسكان والتنمية. وقد أشير فيه إلى الحاجة إلى تدبير موارد إضافية، علاوة على موارد المشاريع السكانية المحددة التكاليف، لاستخدامها في دعم البرامج التي تهدف إلى بلوغ أهداف أوسع نطاقاً متصلة بالسكان والتنمية، بما في ذلك البرامج الرامية إلى تعزيز نظام تقديم الرعاية الصحية الأولية، وتحسين فرص نماء الطفل، وتوفير الرعاية التوليدية الطارئة، وتوفير التعليم الأساسي للجميع، وتحسين وضع المرأة وتمكينها، وإيجاد فرص العمل، ومعالجة الشواغل البيئية، وتقديم الخدمات الاجتماعية، وتحقيق توازن في التوزيع السكاني، والعمل على القضاء على الفقر (انظر الفقرات من ١٣-١٧ إلى ١٣-١٩). ولم تجر أي محاولة لتقدير تكلفة الموارد اللازمة لبلوغ تلك الأهداف الواسعة النطاق المتصلة بالسكان والتنمية.

٣٥ - وقد أفادت البلدان المانحة والبلدان النامية بأن مبالغ هامة من تدفق الموارد تُخصص للأنشطة أخرى متصلة بالسكان غايتها بلوغ الأهداف الواسعة النطاق المتصلة بالسكان والتنمية الواردة في برنامج عمل مؤتمر القاهرة، لكن مقدار مساهمتها في التكاليف لم يُحتسب، كما أنها لا تشكل جزءاً من المبلغ المستهدف تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٠، وهو مبلغ ١٧ بليون دولار. وبما أن صندوق الأمم المتحدة للسكان يرصد التقدم المحرز في بلوغ أهداف برنامج العمل وغاياته، فإنه يتقيد بتصنيف الأنشطة السكانية في إطار المشاريع المحددة التكاليف الموصوفة في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل. أما تمويل الأنشطة الأخرى المتصلة بالسكان، بما في ذلك الصحة الأساسية والتعليم والقضاء على الفقر وقضايا المرأة، فلا يدخل في حساب المساعدة السكانية الدولية أو في تدفق الموارد المحلية المخصصة للأنشطة المتصلة بالسكان.

٣٦ - ومن بين الأنشطة المتصلة بالسكان التي دعمتها البلدان ما يلي: تخفيف حدة الفقر، وصحة الطفل ونمائه، وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والتعليم الأساسي. بما في ذلك تعليم الفتيات والنساء، وتمكين المرأة، وتنمية الريف، وإيجاد فرص العمل.

٣٧ - ويؤدي الاتجاه المتنامي إلى دمج الخدمات والاستعمال المتزايد للنهج القطاعية، ولا سيما في مجالي الصحة والتعليم، إلى زيادة صعوبة تتبع مستوى التمويل الذي يخصص للمشاريع السكانية المحددة التكاليف. ونتيجة لذلك، ينفق على الأنشطة المتصلة بالسكان قدر من الموارد أكبر من القدر الذي يُبلغ عنه، لأنه يتعذر أحياناً فصل المشاريع السكانية المحددة التكاليف المشمولة بالمشاريع المدججة والنهج القطاعية، عن الأنشطة السكانية ذات الصلة التي لم ترد في الفقرة ١٣-١٤ من برنامج العمل.

خامسا - الاستنتاجات

٣٨ - يعكس الاتجاه المتمثل في تناقص مستوى الردود على استبيانات صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الديمغرافي الهولندي المشترك بين الجامعات مصاعب حمة تواجهها البلدان لدى توفير المعلومات عن تدفق الموارد بالشكل المطلوب، ويشير شواغل حقيقية بشأن مدى اكتمال البيانات وصحة الاتجاهات على مدار الوقت. فعلى سبيل المثال، يشكل الاتجاه المتنامي إلى دمج الخدمات والاستعمال المتزايد للنهج القطاعية في المساعدة الإنمائية تحديا حقيقيا في رصد مستوى التمويل المخصص للمشاريع السكانية المحددة التكاليف الواردة في برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية. وسيجري صندوق الأمم المتحدة للسكان استعراضا متعمقا لهذه المسائل آخذا في الاعتبار آراء مختلف أصحاب المصلحة وسوف يتقدم بتوصيات عن كيفية معالجتها.

٣٩ - وقد أحرز بعض التقدم، وإن كان ضئيلا، منذ انعقاد المؤتمر في حشد الموارد المالية لبلوغ أهداف المؤتمر. فازدادت المساعدة الدولية للأنشطة السكانية من مبلغ مجموعه ١,٣ بليون دولار في الفترة التي سبقت مباشرة اجتماع القاهرة في عام ١٩٩٣ إلى ٢,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٠. غير أن هذا الاتجاه قد انعكس على ما يبدو. فالبيانات الأولية تصل بالمبلغ إلى ٢,٣ بليون دولار، تمثل ٤٠ في المائة فقط من المبلغ المستهدف لعام ٢٠٠٠ في مؤتمر القاهرة، وهو ٥,٧ بلايين دولار.

٤٠ - وتبذل البلدان النامية الجهود لحشد الموارد المحلية للأنشطة السكانية. وقد تمكنت مجتمعة من تعبئة موارد تزيد على الالتزام الذي تعهد به في مؤتمر القاهرة. إذ حشدت ما يقارب ٦٣ في المائة من المبلغ المستهدف وهو ١١,٣ بليون دولار. غير أن مصدر معظم تدفقات الموارد هو بضعة بلدان كبيرة؛ ولا يزال معظم البلدان النامية غير قادر على إيجاد الأموال اللازمة لتغطية تكلفة برامجها السكانية ولا يزال يعتمد على المساعدة الخارجية.

٤١ - ومنذ عام ١٩٩٤، ارتفعت تكاليف الرعاية الصحية ارتفاعا هائلا وبلغ انتشار وباء الإيدز في كثير من البلدان النامية الأكثر فقرا أبعادا لم تكن في الحسبان على الإطلاق عندما انعقد مؤتمر القاهرة. وأضحت الحاجة إلى حشد الموارد الكافية أكثر حدة من ذي قبل سواء لتنفيذ برنامج العمل أو من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية.

٤٢ - إن تنفيذ برنامج عمل القاهرة، ولا سيما بلوغ الهدف المتعلق بالصحة الإنجابية، شرط ضروري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتصلة مباشرة بالنتائج الصحية والاجتماعية والاقتصادية، ولا سيما في المجالات المتعلقة بالطفل، والأمومة، ووباء فيروس

نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمساواة بين الجنسين، والفقر. ومن الأهمية بمكان أن تحتل القضايا السكانية موقعا بارزا في برامج التنمية واستراتيجيات الحد من الفقر. وقد أشارت منظمة الصحة العالمية في تقريرها لعام ٢٠٠١ المعنون "الاقتصاد الكلي والصحة: الاستثمار في الصحة من أجل التنمية الاقتصادية"، إلى أن الصحة ذات أهمية مركزية للتنمية الاقتصادية، وأنه يتعين على المانحين والدول الفقيرة تخصيص المزيد من الموارد لإنقاذ الأرواح وتنمية الاقتصاد. ويدعو التقرير البلدان محدودة الدخل البلدان المتوسطة الدخل إلى إتاحة المزيد من الخدمات الصحية الأساسية للفقراء. ويفيد التقرير بأنه إذا تم التحكم في الظروف التي تسبب في وقوع وفيات يمكن تفاديها (بما فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأمراض الطفولة وظروف الأمومة)، بالتزامن مع تطبيق برامج معززة لتنظيم الأسرة، فإن الأسر الفقيرة ستستطيع، ليس فقط أن تعيش حياة أطول وأحسن صحة وأغزر إنتاجا، إنما ستتحج أيضا إلى إنجاب عدد أقل من الأطفال، وتتمكن بالتالي من تخصيص موارد أكثر لتعليم كل طفل وتأمين سلامته الصحية.

٤٣ - ولا يزال نقص التمويل يشكل أحد القيود الرئيسية التي تحول دون التنفيذ الكامل لبرنامج العمل. وهناك حاجة ماسة إلى موارد إضافية لتمويل البرامج المتصلة بالسكان والتنمية في البلدان النامية. ومن الضروري أن تجدد جميع الحكومات، سواء حكومات البلدان المانحة أو البلدان النامية، التزامها بتنفيذ أهداف مؤتمر القاهرة وبمحدد الموارد الإضافية اللازمة لبلوغ الأهداف المالية. ومن غير المرجح أن يتم تحقيق أهداف وغايات المؤتمر ومؤتمر قمة الألفية دون الالتزام الأكيد بقضايا السكان والصحة الإنجابية والمساواة بين الجنسين.

الحواشي

- (١) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ١٩٩٥، الملحق رقم ٧ (E/1995/27)، المرفق الأول، الفرع الثالث.
- (٢) تقرير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، القاهرة، ٥-١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.95.XIII.18)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.
- (٣) تشمل جميع الإشارات إلى البلدان النامية الواردة في التقرير البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية.
- (٤) أجريت حتى تاريخه دراسات إفرادية في البلدان التالية: إثيوبيا، إندونيسيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، باكستان، البرازيل، بولندا، بيرو، تايلند، جمهورية تنزانيا المتحدة، جنوب إفريقيا، السنغال، الصين، مصر، نيجيريا، الهند.
- (٥) بدءا بجولة الاستبيانات لعام ١٩٩٩، شرع صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المشترك بين الجامعات في إدراج بيانات متعلقة بالعلاج والرعاية في مجال الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز،

إذ أصبح من الصعب بشكل متزايد على المستجيبين للاستبيانات الاقتصار على تقديم المعلومات المتعلقة بأنشطة منع الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

(٦) بحلول موعد النشر لم يقدّم عدد من البلدان بيانات عن المساعدة للأنشطة السكانية. وفي غالبية الحالات، لجأ مشروعات تدفقات الموارد إلى قاعدة بيانات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للحصول على هذه المعلومات. وبما أن الأرقام لم تكن قد أدرجت بعد في قاعدة البيانات، جرى تقدير أرقام عام ٢٠٠١ لتلك البلدان استناداً إلى أرقام عام ٢٠٠٠.

(٧) تضم البلدان المانحة إسبانيا وأستراليا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وفرنسا وفنلندا وكندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والنرويج والنمسا ونيوزيلندا وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وجميعها أعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وانضمت اليونان إلى اللجنة في عام ١٩٩٩، ولكنها غير مشمولة بالتقرير الحالي لأنها لم تشرع بعد في المساهمة في الأنشطة المتصلة بالسكان. ويدرج التقرير الاتحاد الأوروبي مع البلدان المانحة.

(٨) الحصة المبلّغ عنها للقناة المتعددة الأطراف أقل من الواقع لأن عدة جهات مانحة لم تدرج مصروفات (مثل رسوم العضوية) تُدفع إلى الجهات المانحة الوسيطة، كمنظمة الأمم المتحدة للطفولة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، إذ أن تلك الجهات لم تكن متأكدة من النسبة المئوية التي استخدمت من مساهماتها من أجل الأنشطة المحددة في مجموعة المشاريع السكانية المحددة التكاليف الواردة في برنامج العمل.

(٩) استُعملت طريقة تقدير بسيطة لحساب الرقم العالمي لتدفق الموارد المحلية. واستُكملت نتائج استبيان صندوق الأمم المتحدة للسكان/المعهد الهولندي الديمغرافي المشترك بين الجامعات لعام ٢٠٠١ بتقارير الدراسات الفردية التي أجراها الصندوق/المعهد، واستناداً إلى مصادر أخرى حسب توافرها، بما في ذلك البيانات المستمدة من جولات الاستبيانات السابقة، مما أسفر عن تغطية ٩١ في المائة من السكان. وتم استقراء التقديرات الإقليمية لتدفق الموارد المحلية استناداً إلى البيانات السكانية لعام ٢٠٠١، ثم جُمعت للحصول على المجموع العالمي لإنفاق الحكومات والمنظمات غير الحكومية على الأنشطة المتصلة بالسكان. وأضيف تقدير موجود من قبل نسبته ١٤ في المائة من المجموع المحلي من أجل إدراج التمويل المقدم من القطاع الخاص بغية التوصل إلى المجموع العالمي الإجمالي الخام لتدفق الموارد المحلية. وينبغي التعامل مع تلك النتائج بحذر لأن البيانات المتاحة غالباً ما تكون أقل من الواقع فضلاً عن كونها ناقصة وغير قابلة للمقارنة بالكامل.